

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية
عدد 13

* تاريخ الاجتماع: الخميس 19 أكتوبر 2023

* جدول الأعمال:

- النظر في:

- 1) التداول حول كيفية توزيع المهمات والمهمات الخاصة لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 على اللجان القارة.
- 2) مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023 (عدد 34 / 2023).
- 3) مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة (عدد 32 / 2023).

* الحضور:

• الحاضرون: (15)

• الحاضرون من غير أعضاء في اللجنة: (09)

* ساعة افتتاح الجلسة: العاشرة صباحا.

* ساعة اختتام الجلسة: الثانية عشر بعد الظهر و37 دقيقة.



مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة صباح يوم الخميس 19 أكتوبر 2023 خصصتها للتداول حول منهجية توزيع المهمات والمهام الخاصة لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 على اللجان القارة وكذلك النظر في مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023 ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة (طلب فيهما استعجال النظر). وخلال النقاش، أكد أعضاء اللجنة على ضرورة توزيع مشاريع المهمات والمهام الخاصة لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 على اللجان التشريعية القارة قصد تعميق النظر كل في مجال اختصاصه، وحتى يتسنى احترام الأجل الدستورية لدراسة ميزانية الدولة، كما بين أعضاء اللجنة أن لجنة المالية والميزانية تحافظ على ما خوله لها النظام الأساسي للميزانية والنظام الداخلي من دراسة أية مهمة أو مهمة خاصة إذا رأت ضرورة في ذلك باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصلي للنظر في ميزانية الدولة حتى وان تم طلب إبداء الرأي فيه من إحدى اللجان التشريعية الأخرى.

وتعرض نواب اللجنة إلى إمكانية دراسة لجنة المالية والميزانية لمهام أخرى ينص النظام الداخلي على ارتباط اختصاصها بلجان تشريعية أخرى ومع ذلك فإن مجال نشاطها وبرامجها يرتبط كذلك بمجال اختصاص لجنة المالية والميزانية ومن المحبذ أن تكون على اطلاع دقيق بالمشورات والسياسات التي ستنتهجها الوزارة المعنية وكذلك الاعتمادات المخصصة لتلك البرامج. حيث اقترح أحد النواب أن تتكفل اللجنة بدراسة مهمة الاقتصاد والتخطيط وتم التصويت على ذلك بالقبول واقترح نائب آخر دراسة اللجنة لمهمة الصناعة والمناجم والطاغم ولم يحظى هذا المقترح بالقبول.

كما استفسر النواب عن كيفية دراسة المهمات ولمهمات الخاصة صلب اللجان. وتولت إدارة اللجنة تقديم التوضيحات اللازمة حول هذا الموضوع مع التأكيد على أهمية دراسة المهمات دون القيام بتعديلات في الاعتمادات المخصصة لها وتتخذ قرارها في خاتمة أعمالها بإنهاء النظر في المهمة المعنية وإحالة تقريرها للجنة المالية والميزانية ليعرض على الجلسة العامة.



وقررت اللجنة أن تطلب من مكتب مجلس نواب الشعب تفعيل أحكام الفصل 70 من النظام الداخلي وتكليف اللجان التشريعية القارة بدراسة المهام والمهام الخاصة وإبداء رأيها دون التصويت أو إدخال تعديلات باعتباره اختصاص حصري للجنة المالية والميزانية التي يخول لها أن تدرج تعديلات طبقاً لأحكام القانون الأساسي للميزانية، كما قررت أن يتم التفويض لهذه اللجان بعرض تقاريرها المعدة في الغرض على الجلسة العامة.

ثم انتقلت اللجنة إلى النقطة الثانية المدرجة بجدول أعمال الجلسة والمتعلقة بالنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة، وأكد النواب على ضرورة هذا القرض لتعبئة موارد ميزانية الدولة لسنة 2023 وعلى أهمية توفير التمويلات بالعملة الأجنبية لتحقيق استقرار احتياطي بالعملة الصعبة والتخفيف على السوق المالية الداخلية بالدينار. وبيّنوا أن الوضعية الصعبة لاقتصاد البلاد التي تحتم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي وهي المرة الثانية التي يتم فيها ذلك.

وأكد النواب على ضرورة أن تضطلع البنوك المحلية بواجبها الوطني في تمويل ميزانية الدولة، وأوصوا بأن تقوم بإقراض الدولة بنسب فائدة منخفضة مقارنة بنسب الفائدة الموظفة في السوق المالية خاصة في هذا الظرف الاقتصادي الدقيق وخاصة الضغوطات المسلطة على المالية العمومية. وذكروا بعدد من التجارب الأجنبية التي تنص القوانين المنظمة لنشاط بنوكها المركزية على تمكين البنك المركزي من تمويل ميزانية الدولة بصفة مباشرة وهو ما من شأنه أن يمكن الدولة من الحصول على تمويلات بنسب فائدة منخفضة.

وتمت الموافقة على مشروع القانون المعروض بإجماع الحاضرين.

ثم نظرت اللجنة في مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023 واطّلع الأعضاء على الجداول المرفقة بمشروع القانون والمتعلقة بمداخيل ونفقات ميزانية الدولة لسنة 2023 ومجمل الأرقام المتعلقة بتنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 ونسب الإنجاز بالمقارنة مع التقديرات الواردة بقانون المالية الأصلي. واستعرضوا أهم الإجراءات التي تمّ إقرارها في مشروع القانون المعروض، وتناولوا بالدرس الفرضيات التي تم اعتمادها في إعداد هذا المشروع ومقارنتها بالفرضيات التي انبنى عليها قانون المالية الأصلي لسنة 2023.



كما أثار أعضاء اللجنة عدّة مسائل تعلقت أساسا بدواعي ارتفاع نفقات الدعم خاصة بالنسبة للمحروقات والمواد الأساسية، ومبررات ارتفاع النفقات المحيئة لشراء المواد البترولية في السوق العالمية في ظل انخفاض سعر برميل النفط على المستوى العالمي. ولاحظ أغلب النواب ضعف البرامج التنموية وغياب استراتيجية لدفع الاستثمار وهو ما تمت ترجمته بتراجع نسبة النمو من 1.8% المقدّرة في قانون المالية لسنة 2023 إلى 0.9% محينة لكامل السنة، وأكدوا على ضرورة ضبط مخططات تنموية تهدف أساسا لدفع الاستثمار من خلال رصد الاعتمادات الضرورية ومراجعة المنظومة التشريعية لتحقيق النمو الاقتصادي.

مقرر اللجنة

عصام البحري الجابري

رئيس اللجنة

عصام شوشان

